

## مركبات الأمن الإقليمية ودورها في مواجهة التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية في جنوب شرق آسيا: تكثل الآسيان أنموذجاً

أ.م.د. مروان سالم علي

كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

[dr-marwanali82@uomosul.edu.iq](mailto:dr-marwanali82@uomosul.edu.iq)

تاريخ استلام البحث 2024/10/20 تاريخ ارجاع البحث 2024/10/28 تاريخ قبول البحث 2024/11/6

**اكتسبت** نظرية مركب الأمن الإقليمي على مبدأ أساسي يتمثل باعتبار المستوى أو الأمن الإقليمي هو وحدة تحليل استراتيجية رئيسة في فهم العلاقات الدولية الأمنية، ما يعني استحالة أي دولة تحقيق أمنها بعيداً عن محيطها الإقليمي، بيد أن التأكيد على هذا المستوى لا يعني إنه منعزل عن مستويات أخرى ثانوية مثل المستوى المحلي والدولي. ولما كانت قدرات الدول النامية على المنافسة عالمياً من الضعف بمكان، سعت الكثير من هذه الدول إلى الأخذ بصورة من صور التعاون الإقليمي بهدف تعزيز قدرتها الاقتصادية في مواجهة التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية. وفي هذا الإطار تمثل تجزئة رابطة دول جنوب شرق آسيا والمعروفة اختصاراً بـ الآسيان ASEAN كمركب أممي إقليمي أنموذجاً متميزاً في هذا الصدد قابلاً للاحتذاء به من جانب الدول النامية في سعيها لتعظيم مكاسبها من ضمن الواقع الدولي المعاصر. ومن هنا يسعى البحث إلى بيان دور التكتلات الإقليمية كمركبات أمن إقليمية وفي مقدمتها تكثل آسيان في تحقيق الأمن الإقليمي غير التقليدي للدول الأعضاء فيه. ويقوم البحث على إشكالية مفادها؛ كيف تمكنت مركبات الأمن الإقليمية من مواجهة التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية في منطقة جنوب شرق آسيا، وتحديدًا تكثل الآسيان؟. ومن ضمن ما خلص له البحث من استنتاجات؛ إن مكافحة الفقر، والتهديدات الصحية عبر الوطنية والجرائم عبر الحدود الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة.. وغيرها، تُعد من أبرز التهديدات الاستراتيجية غير التقليدية التي يواجهها تكثل الآسيان في منطقة جنوب شرق آسيا وأخذ يعمل على مواجهتها عبر آليات استراتيجية مُتعددة.

**الكلمات المفتاحية:** مركبات الأمن الإقليمية، التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية، جنوب شرق آسيا. تكثل الآسيان.

The theory of the regional security complex is based on a fundamental principle that considers the regional level or security as a primary strategic unit of analysis in understanding international security relations, which means that it is impossible for any country to achieve its security away from its regional environment. However, emphasizing this level does not mean that it is isolated from other secondary levels such as the local and international levels. Since the capabilities of developing countries to compete globally are very weak, many of these countries have sought to adopt a form of regional cooperation in order to enhance their economic capacity in the face of non-traditional strategic security threats. In this context, the experience of the Association of Southeast Asian Nations, known in short as ASEAN, as a regional security complex represents a distinguished model in this regard that can be emulated by developing countries in their quest to maximize their gains within the contemporary international reality. Hence, the research aims to demonstrate the role of regional blocs as regional security components, foremost among which is the ASEAN bloc, in achieving non-traditional regional security for its member states. The research is based on the problem of: How were regional security components able to confront non-traditional strategic security threats in the Southeast Asia region, specifically the ASEAN bloc? Among the conclusions reached by the research are that combating poverty, transnational health threats, transnational

crimes, and achieving sustainable development are among the most prominent non-traditional strategic threats facing the ASEAN bloc in the Southeast Asia region, and it has begun to work to confront them.

**Keywords: Regional security complexes, non-traditional security strategic threats, Southeast Asia, ASEAN bloc.**

## المقدمة

شهد حفل الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة توسعاً كبيراً في مضامينه نتيجة عدة مُتغيرات استراتيجية، يأتي في مُقدِّمتها، تحول طبيعة التهديدات التي لم تعد مُقتصرة على الدول فقط بل امتدت وأصبحت تهديدات استراتيجية مُعاصرة غير تقليدية عابرة للحدود، والتحول جغرافياً من الاهتمام بالدولة إلى الإقليم ثم النظام الدولي. لتجد الدولة نفسها أمام هالة من التهديدات المُتأتية من وراء حدودها الإقليمية ولاسيما إذا كانت هذه الدول تُعاني الفقر والأمراض والتلوث البيئي، الفشل، ضعف السلطة المركزية وعدم سيطرتها على كامل إقليمها، إذ لم تعد الحدود السياسة التي ترسم الإقليم صالحة في زمن العولمة، ولم تعد القوة العسكرية ضامناً لتحقيق الأمن، وهو ما يحتم على الدولة أن تُعيد رسم استراتيجيتها وسياستها الأمنية، فمواجهة هذه التهديدات يُحتم تبني استراتيجية تضمن الأمن عبر الدولاتي، وتحقيق ذلك يقتضي تحقيق الأمن الإقليمي عبر التنسيق الأمني بين مُختلف الفواعل، فالأمن الخارجي والداخلي لا يمكن بلوغه بمعزل عن الإقليم أو الدائرة الجيوسياسية التي تنتمي إليها الدولة، وهو ما أسهم في تعجيل الاتجاه نحو التكامل الإقليمي في كل جزء من العالم، وفي هذا الإطار تمثل تجربة تكثّل رابطة دول جنوب شرق آسيا والمعروفة اختصاراً بـ الآسيان ASEAN نموذجاً مُتميزاً يُحتذى به من جانب الدول النامية في سعيها لتعظيم مكاسبها في ظل الواقع الدولي المُعاصر في تحقيق الأمن لأعضائها.

**أولاً: أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث من الناحية العلمية (النظرية) كونه إضافة لدراسة وفهم المُركبات الأمنية الإقليمية ومُساعدة الباحثين بمعرفة دور تلك المُركبات في تحقيق الأمن الإقليمي. أما من الناحية العملية فتكمن الأهمية في بيان دور التكتلات الإقليمية كمُركبات أمن إقليمية في تحقيق الأمن والاستقرار للدول الأعضاء وتهدئة النزاعات والأزمات بين الدول المُترابطة والمُتجاورة، وعلى نحو خاص تحديد الدور الرئيس لتكثّل آسيان في تحقيق الأمن الإقليمي غير التقليدي للدول الأعضاء فيه وكيفية مواجهة التهديدات الاستراتيجية غير التقليدية التي تواجه دول جنوب شرق آسيا، مع تقديم توصيات للإفادة من تجربة آسيان.

**ثانياً: هدف البحث:** يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مُركبات الأمن الإقليمية ودورها في مواجهة التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية في منطقة جنوب شرق آسيا.

**ثالثاً: إشكالية البحث:** تكمن إشكالية البحث في أنّ عالم اليوم يواجه تهديدات إستراتيجية أمنية غير تقليدية أصبحت تُهدّد الأمن الإقليمي والعالمي، لتبرز إزاء ذلك مُركبات الأمن الإقليمية ودورها في مواجهة تلك التهديدات، إذ تعدّ تلك المُركبات المكون الأساس للأمن العالمي، ومن هنا تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيس مفاده؛ ما هي الآليات التي اتبعتها مُركبات الأمن الإقليمية في مواجهة التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية في جنوب شرق آسيا، وتحديدًا تكتل الآسيان؟.

**رابعاً: فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية أساسية تكمن في وجود علاقة طردية بين قدرة مُركبات الأمن الإقليمية على مواجهة التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية إذا ما كانت هناك رغبة حقيقة في التعاون بين دول التكتل نفسه، فكلما كان هناك تعاون بين تلك المُركبات وتحديدًا آسيان جنوب شرق آسيا كلما زاد ذلك من قدرتها على مواجهة تلك التهديدات وتحقيق الأمن الإقليمي والعكس صحيح.

**خامساً: مناهج البحث:** لسعة الموضوع وشموليته اعتمد الباحث مناهج عديدة وأهمها؛ المنهج الوصفي لوصف مُركبات الأمن الإقليمية من حيث مفهوماها وخصائصها وصورها، فضلاً عن المنهج التحليلي لتحليل دور مُركبات الأمن الإقليمية وتحديدًا تكتل الآسيان في مواجهة التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية في منطقة جنوب شرق آسيا والآليات التي اتبعتها في ذلك.

**سادساً: هيكلية البحث:** انطلاقاً من إشكالية البحث وفرضيته تم تقسيم البحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة إلى مبحثين رئيسيين، تناول المبحث الأول تأصيل نظري من منظور استراتيجي لمُركب الأمن الإقليمي. أما المبحث الثاني فتطرق إلى دور تكتل الآسيان في مواجهة التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية في جنوب شرق آسيا.

### **المبحث الأول: تأصيل نظري من منظور استراتيجي لمُركب الأمن الإقليمي**

شكلت الدراسات الإقليمية محور اهتمام كل من عالم السياسة الأمريكي (باري بوزان) وزميله (أولي ويفر) إذ تعدّ دراستهم الموسومة بـ "الشعب، الدول والخوف: مُشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية"، فضلاً عن ذلك كتابهم المشترك؛ "الأقاليم والقوى: بُنية الأمن الدولي" عام 2003 أهمّ الإسهامات النظرية التي طورت مفهوم الأمن الإقليمي وطرحت فيه مفهوم أو نظرية "مُركب الأمن الإقليمي Regional

**Security Complex**. ويُعد العامل الجغرافي أهم العوامل التي تُشكّل تلك المركبات الأمنية الإقليمية، كما تعد الأخيرة المكون الرئيس للأمن الدولي، كما أنّ التهديدات الاستراتيجية تنتقل بشكلٍ أسرع داخل المناطق الإقليمية. وللوقوف على التأسيس النظري الاستراتيجي لنظرية مُركب الأمن الإقليمي، ارتأ الباحث تقسيم هذا المبحث على النحو الآتي:

### المطلب الأول: مفهوم المُركب الأمني الإقليمي ومُميزاته

تُعد إسهامات كُل من عالم السياسة الأمريكي باري بوزان **Barry Buzan** وزميله أولي وايفر **Ole Weaver** في دراستهما التي جاءت تحت عنوان "الأقاليم والقوى"، من أهم الإسهامات المقدمة في حقل الدراسات الأمنية. بالنسبة لبوزان أنّ مفهوم المُركب الأمني الإقليمي يمنح أداة جيدة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، فهذه النظرية تتبع حاضِر المركبات الأمنية الإقليمية في النظام الدولي وتأخذ في الحسبان مُختلف العناصر الأخرى المؤثرة في بنية المُركب الأمني<sup>(1)</sup>. وكانت النظرية إشارة إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل البيئة الاستراتيجية العالمية، لتنتقل من المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي، لكن هذا المفهوم لم يتصل تماماً من الأساس الواقعي في اعتبار الدول أطرافاً أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية، لكنّه يُركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدول إذ يصبح الاستقرار الأمني المحلي مُحدداً بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تُحيط بالدولة<sup>(2)</sup>.

لقد قدم (باري بوزان وزميله أولي وايفر) عدداً من التعريفات ذات المضمون الاستراتيجي لمفهوم مُركب الأمن الإقليمي التي منها؛ انه مجموعة من الدول التي تقع من ضمن منطقة جغرافية معينة تكون اهتماماتها وشؤونها الأمنية الدولية الأولية والرئيسة مُرتبطة مع بعضها بعض بشكلٍ مُتقارب ووثيق إلى درجة أنّ الأمن القومي لكل دولة لا يمكن أن ينفصل واقعياً عن الأمن القومي للدول الأخرى. أما التعريف الأكثر حداثة هو مجموعة من الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى الامنة أو اللأمنة أو كلاهما هي مُترابطة جداً، إذ لا يمكن تحليل تهديدهم على نحو انفرادي<sup>(3)</sup>. أي أنّ بوزان هنا قام بتوسيع مفهوم مُركب الأمن ليضم فواعل جديدة وقطاعات أمنية مُتعددة، ليستخدِم مُصطلح المركبات الأمنية الإقليمية لمجموعة من الدول والفواعل الجديدة (حلف وارسو، حلف الناتو، معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاتحاد الإفريقي، تكتل الآسيان، تكتل النافتا،

منظمة شنغهاي للتعاون...) ل يتم في النهاية ترفيتها إلى مصاف المركبات الأمنية الإقليمية التي ترقى شواغلها الأمنية لتكون كلاً واحداً مشتركاً. ومن ثم أنّ مركبات الأمن الإقليمية تتميز بخصائص رئيسة أهمها<sup>(4)</sup>:

1. وجود تفاعل بين الدول في تكوين الأمن الإقليمي وتكافؤ شديد واعتماد أمني متبادل حاد بين أطراف المنطقة الإقليمية بحكم العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية وهو ما يميز هذه الأطراف عن الدول الأخرى المجاورة.
2. إنّ العامل الأساس في تعريف مركب الأمن هو في الغالب وجود مستوى عالٍ من التهديد/ الخوف الذي يستشعر به على نحو متبادل بلدين رئيسين أو أكثر<sup>(5)</sup> وتنتقل التهديدات بصورة أسرع على المستوى الإقليمي.
3. لا يُركز التحليل الأمني للعلاقات الدولية على المستوى الكوني كما عند الواقعية الجديدة وإنما ينصب الاهتمام على المستوى الإقليمي لتمييز النظرية عن غيرها وبيان مميزات التحليلية وتأكيد فاعلية مثل هذا التحليل في فهم البيئة الأمنية للعلاقات الدولية المعاصرة. أي أنّ النظرية هي دراسة للمناطق بدل النظام العالمي ككل من ناحية العلاقات الأمنية بالرغم من أنّ هذه المناطق هي أنظمة فرعية للنظام العالمي<sup>(6)</sup>.
4. تُعدّ مركبات الأمن الإقليمية المكون الرئيس للأمن الدولي، غير أنّ نظرية المركب الأمني ترى أنّ تحليل الأمن الدولي الذي يُركز على بعض القوى الكبرى لا يكفي في المعرفة الشاملة على الإشكالات الأمنية المهمة والمُلحّة للدول، فالمشاكل الأمنية لتلك الدول تعتمد أكثر على البلدان المجاورة لها جغرافية أكثر من اعتمادها على القوى الكبرى البعيدة، فالأمن يكون موجوداً داخل الإقليم الجغرافي والاجتماعي التي يتم بناؤها، وأنّ الإشكالات الأمنية تفقد قيمتها كلما ازدادت تلك الأقاليم بعداً عن بعضها البعض<sup>(7)</sup>.
5. إنّ مختلف المركبات الأمنية الإقليمية تفصل بينها دول عازلة (على سبيل المثال حالة أفغانستان وبورما). ويمكن أنّ تضم هذه المركبات بعض البلدان الصغرى التي تكتسب أهميتها من الانحياز ضمن المركب.
6. إنّ العلاقات داخل المركب يمكن أنّ تتميز بغياب كلي للتوازن (الصين في مُقابل الهند وباكستان)، أما بتغير توزيع القوة ضمن المركب أو بسبب تدخل القوى الكبرى.
7. إنّ الأساس الذي يقوم عليه المركب الأمني هو مجموعة من العلاقات الأمنية لأهميتها النسبية بالنسبة لأنواع العلاقات الأخرى (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية..) وخاصيتها الداخلية للأمن القومي، من

دون إهمال الجوانب التاريخية، والاقتصادية، والثقافية من أجددة النظرية التحليلية، بوصفها عناصر مهمة في تفسير الديناميكيات الأمنية الإقليمية، إلا أنها تتناول هذه العناصر من الناحية الأمنية، أي بعبارة أخرى تأثير هذه العناصر في أمننة بيئات الدول لبعضها البعض سواء كمصدر تهديد، أم مصدر استقرار. 8. تتميز النظرية بتركيزها على أهمية الهوية في تشكيل تصورات الدول، وتركيزها على أهمية المؤسسات (المنظمات الدولية، التحالفات العسكرية، الاتفاقيات التجارية) في تشكيل الأمن الإقليمي<sup>(8)</sup>.

9. إنَّ الخصائص الأساسية للمركبات الأمنية الإقليمية يتم تعريفها معن طريق شكلين أساسيين للعلاقات، الأولى تكمنُ في علاقات القوى (فكرة توازن القوى الإقليمي)، والثاني في تفاعلات الصداقة/العداوة. كما أنَّ العلاقات من ضمن هذه المركبات تكون متينة ولكنها ليست أبدية، فالمركب الأمني يتغير بتغير أحوال العداوة والصداقة.

10. إنها نظرية قائمة على رسم سيناريوهات مستقبلية للأمن لامتلاكها قدرات تنبؤية كبيرة في إدراك السلوكيات المستقبلية للفواعل والآثار المحتملة لهذه السلوكيات عبر تحليل ديناميكيات مركبات الأمن الإقليمية. إذ تكمنُ أهمية مركبات الأمن الإقليمية في أنها تُقدم إطاراً نظرياً لفهم العلاقات الأمنية الممتدة من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة ما بعد تلك الحرب، على نحو يُساعد على التفسير والتنبؤ بالتطورات اللاحقة داخل أي إقليم في العالم، وتطرح وحدات تحليلية استراتيجية جديدة تتوافق مع المستجدات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تختلف عن تلك التي جاءت بها الواقعية والواقعية الجديدة، عبر التركيز على التحليل الإقليمي بدل الكوني لتمييز النظرية عن غيرها وبيان أهميتها ومميزاتها التحليلية<sup>(9)</sup>.

### المطلب الثاني: المنظور الاستراتيجي لمفهوم الدولة والقوة في مركبات الأمن الإقليمية

يرى (بوزان و وايفر)؛ أن الكثير من الخصائص الرئيسة للدول التي استند عليها الواقعيون في تحليل البيئة الاستراتيجية العالمية لم تعد لها الأهمية ذاتها في إنتاج الديناميكيات الأمنية. فالتباين في القوة والموقع الجغرافي والقدرات الطبيعية والبشرية لم تعد تؤدي دوراً رئيساً في وزن الدولة وتأثيرها في العلاقات الأمنية الإقليمية، فعلى سبيل المثال باكستان لا يمكن مقارنتها بالهند من حيث القوة العسكرية والقوة الديمغرافية والجيوبوليتيكية، بيد أنها فاعلاً أساساً، واحد أقطاب إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية بحيث أنَّ استقرار أو عدم استقرار منطقة جنوب شرق آسيا يتوقف على العلاقات الأمنية الإقليمية الهندية الباكستانية التي لا زالت تُجسد النموذج الجيد لمركب الأمن الإقليمي في تحليل العلاقات الأمنية الدولية

عند بوزان وزميله. كما أن استقرار أو عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط تتوقف على العلاقات الأمنية التركية الإيرانية السعودية<sup>(10)</sup>.

فضلاً عن أن مفهوم القوة في مركبات الأمن الإقليمية هو غير ثابت أو مُحدد بالنسبة لكل الدول. فالدول التي تتميز بالتماسك والتلاحم القومي بين مكوناتها الاجتماعية عادةً ما تُحدد التهديدات الاستراتيجية في بيئتها الخارجية، على عكس البلدان الضعيفة التي تُعاني من انقسامات قومية شديدة أو صراعات داخلية تكون أكثر عرضة للاختيار أمام التهديدات الاستراتيجية الخارجية وتكون ميداناً لتنافس القوى الخارجية أو المُجاورة لها، وتكون بيئتها الأمنية هشّة وضعيفة الاستقرار. ومن ثم تتباين الديناميكيات الأمنية من منطقة لأخرى على وفق خاصية البيئات القائمة وطبيعة المجتمع وتحديثه وتماسكه من عدمه<sup>(11)</sup>.

انطلاقاً من ذلك؛ لجأ باري بوزان وزميله وايفر إلى وضع تقسيماً للدول وعلى النحو الآتي<sup>(12)</sup>:

1. دول ما بعد الحداثة: هي بلدان القلب الرأسمالي وقلب النظام العالمي المتطورة علمياً وتكنولوجياً وتتصف بالاندماج والتكامل وتُعد دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان أكثر تمثيلاً لمركبات الأمن هذه. وهي أكثر انفتاحاً حول حرية التفاعلات التجارية والاقتصادية والثقافية والتعددية، ومن ثم فهي لم تُعاني من التهديدات الاستراتيجية التقليدية الأمنية، إلا أنها أخذت تُعاني من تهديدات استراتيجية جديدة كآزمة الهوية والهجرة غير الشرعية والأزمات البيئية وأزمات النظام الاقتصادي الدولي.

2. دول الحداثة: هي البلدان القريبة من بلدان القلب من ناحية الحداثة الاجتماعية والتقدم والتصنيع وتُعد دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان أكثر تمثيلاً لمركبات الأمن هذه. وهي أكثر انفتاحاً وحرية التفاعلات التجارية والاقتصادية والثقافية والتعددية، ومن ثم فهي لم تُعاني من التهديدات الاستراتيجية التقليدية الأمنية، إلا أنها أخذت تُعاني من تهديدات استراتيجية جديدة كآزمة الهوية والهجرة غير الشرعية والأزمات البيئية وأزمات النظام الاقتصادي الدولي.

3. دول ما قبل الحداثة: هي البلدان المُتخلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً وتكنولوجياً وتواجه أزمات أمنية صعبة، وتتواجد في صحراء إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وبالرغم من ذلك إلا أن الخاصية المُشتركة الجامعة للتصنيفات الثلاث هي أنها كلها بلدان قومية وفواعل مركزية في البيئة الاستراتيجية العالمية. وهذا يعني أن هذه النظرية لم تتعد عن الواقعية الجديدة وانما بالإمكان اعتبار أفكارها إحدى الصور المتطورة عنها. والفكرة الرئيسة في التقسيمات الواردة هي

أنَّ كلَّ نموذجٍ من النماذج المذكورة للدول يواجه تهديدات أمنية استراتيجية من نوع خاص. فمثلاً دول الحدائة تُجسد العولمة تهديداً استراتيجياً من جانبين الإقصاء والخوف من الاحتواء، وفي الأغلب أنَّ البلدان التي تُعاني الخوف من الإقصاء هي المناخمة لبلدان القلب وتخشى أنَّ يتم ابتلاع أسواقها كالمكسيك بالنسبة للولايات المتحدة وتركيا بالنسبة لأوروبا. فبالنسبة لتركيا، فإن المعاناة من الإقصاء واضحة عبر حرمانها من الانتفاع من الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وكذلك المكسيك التي بالرغم من عضويتها في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بيد إنها لا تزال تُعاني من وجودها في الصف الثاني بعد الولايات المتحدة وكندا وتُعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة. وفي الوقت ذاته فإنَّ مُطالبات بلدان ما بعد الحدائة نحو بلدان الحدائة بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وتبني ثقافة دول القلب سياسياً وثقافياً مُقابل الإفادة من الامتيازات الاقتصادية، بات لها تأثيرات سلبية على مجتمعاتها وخلقت اضطرابات أمنية واجتماعية، ونظرت دول الحدائة ولاسيما البلدان الإسلامية إلى تلك السياسة بأنها تهديد استراتيجي حضاري وثقافي، ومن ثمَّ فإنَّ تأثيرات كهذه بإمكانها أنَّ تنتقل إلى مستوى التهديدات الاستراتيجية الأمنية. ولا شك أنَّ هذه التباينات هي التي تنتج الديناميكيات الأمنية الإقليمية وتُحدد خصائص البيئة الأمنية العالمية المعاصرة وتسهم في إجراء المقارنات بين مُركبات الأمن الإقليمية.

### المطلب الثالث: المُتغيرات الاستراتيجية لمُركبات الأمن الإقليمية

هناك خمسة مُتغيرات استراتيجية مُستقلة تم اعتمادها في تحليل مُركبات الأمن الإقليمية للعلاقات الأمنية الدولية، التي تتحكم في ديناميكيات التفاعل في تلك المُركبات، تم إنجازها على النحو الآتي<sup>(13)</sup>:

#### أولاً: العداوة/الصدقة/Enemity/Amity

في الأغلب الأعم تكون المُتغيرات التي تتحكم في ديناميكيات التفاعل في مُركبات الأمن الإقليمية مُتأثرة على نحو كبير في علاقات العداوة أو الصداقة التاريخية وكذلك المنافسة الأمنية أو التعاون بين الفواعل الإقليمية والتجاور الجغرافي الذي يُجسد الاعتمادية الأمنية المُتبادلة سواءً نحو الاستقرار، أو عدميته، كالعلاقة الهندية-الباكستانية في جنوب آسيا، والعلاقة التركية-اليونانية في جنوب أوروبا والعلاقة الجزائرية-المغربية في شمال إفريقيا. والعلاقة العربية-الإيرانية في منطقة الخليج العربي، إذ ترى حكومات مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنَّ إيران تُشكّل تهديداً كبيراً لحكُمها الذاتي الإقليمي واستقرارها السياسي، كما يعكس الحذر تجاه إيران التوترات التاريخية العميقة بين (السنة والشيعية)، وبين الفرس والعرب، وبين الجمهورية الإيرانية الثورية وملكيات الخليج<sup>(14)</sup>، فضلاً عن عدم إهمال نمط العلاقات

الثقافية بين الحضارات الكبرى كعلاقة الحضارة الغربية-الإسلامية، وحضارة أمريكا الشمالية-أمريكا الجنوبية<sup>(15)</sup> التي تُشكّل مجموع أنماط التفاعلات الأمنية الإقليمية مضمون مُركب الأمن الإقليمي كإطار نظري لتحليل العلاقات الأمنية الدولية المعاصرة.

إذ تتعقب هذه النظرية الخلفيات التاريخية لعلاقات العداوة/الصدقة بين الأطراف الإقليمية بوصفها مصدراً لإنتاج الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الإقليمية لكل دولة، وفق افتراض مفاده أنّ سلوك كل دولة محكوم بنمط العلاقات التاريخية الإقليمية مع دولة أو مجموعة الدول الأخرى في المنطقة سواءً أخذ هذا السلوك شكل العداوة والصراعات الكبيرة أو أخذ شكل الصداقة والتحالف المتين. فالتحليل الأمني لنمط علاقات العداوة/الصدقة يبدأ من المستوى الإقليمي ثم يمتد أثره محلياً وعالمياً، وفق افتراض أنّ المستوى الإقليمي لنمط العداوة والصدقة يفرز الخيارات الاستراتيجية ويُحدّد مضمون الأهداف الأمنية لكل دولة، ثم يفرغها في المستوى المحلي والدولي، لأن القوى العظمى هي فواعل مُساعدة أيضاً على تحريك الديناميكيات الأمنية الإقليمية<sup>(16)</sup>. فالعداوة العربية-الإسرائيلية استمرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي من النظام العالمي، وكذلك الأمر بالنسبة للعداوة الهندية-الباكستانية والعداوة بين كوريا الشمالية والجنوبية، وما زالت علاقات العداوة التاريخية بين الصين وتايوان هي التي تتحكم في الديناميكيات الأمنية الإقليمية في البحر الأصفر في شرق آسيا.. فضلاً عن أنماط أمنية أخرى. تتضمن هذه التفاعلات خليطاً من تأثير البنية الفوضوية للنظام الدولي وميزان القوى وتأثير التقارب الجغرافي للأطراف الدولية، الذي يُساعد على انعاش وتغذية التأثير المتبادل للمظاهر الأمنية المختلفة من بيئة لأخرى، سواءً كانت في شكلها المستقر أو المضطرب.

### ثانياً: التحومية Adjacency

يُراد بها وجود علاقات الجوار الجغرافي التي تربط دولتين فأكثر من ضمن علاقات أمنية تتفاعل إيجاباً، أو سلباً، أي وجود حدود جغرافية تفصل بين الدول في المنطقة الإقليمية وتُعد عاملاً مهماً في تحديد الأمن الإقليمي، وينتج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، فالأمن أو عدم الأمن مُرتبط في جوهره الاستراتيجي بالتقارب الجغرافي، من حيث أنّ هذا الأخير ينتج الأنماط الأمنية المختلفة (توازن القوى، سباق التسلح، التعاون الأمني، المنافسة الأمنية، المساعدة الذاتية) وغيرها من الديناميكيات الأمنية<sup>(17)</sup>. ومن ثمّ فإن تواجد مجموعة من البلدان المتجاورة جغرافياً يُشكل مفهوم المنطقة التي بدورها تُشكل مُركب

الأمن الإقليمي، الذي يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك الموجودة بين الدول المتباعدة جغرافياً، وبسبب التباينات الجغرافية والثقافية والسياسية والتمايزات القومية، تتعدد المناطق ومن ثم يكون لدينا مركبات أمن إقليمية متميزة وليس مركب أمني واحد في النظام العالمي. ويستشهد بوزان و وايفر بذلك، بمنطقة جنوب آسيا التي تُشكّل مركب أمن إقليمي متميزة بكثافة العلاقات الأمنية التي لا تتأثر غالباً بالأوضاع الأمنية الجارية في منطقة الخليج العربي أو جنوب شرق آسيا.

### ثالثاً: الاعتماد الأمني المتبادل Mutual security dependence

تنطلق الفكرة المركزية لنظرية المركب الأمني الإقليمي الحديثة من حقيقة تاريخية مفادها؛ إنَّ أغلب التهديدات الاستراتيجية الأمنية تنتقل بسهولة كبيرة من ضمن نطاق المسافات القصيرة مقارنةً بانتقالها عبر المسافات الطويلة، لذا من الطبيعي أنَّ يتشكل الاعتماد الأمني المتبادل على قاعدة التقارب الجغرافي الإقليمي<sup>(18)</sup>. وعلاقات هذا الاعتماد قائمة على فكرة "احتمالات العطب الاستراتيجي أو الاستقرار الأمني بين دولتين أو أكثر، أي أمن أو عدم أمن وحدة معينة من ضمن النظام الأمني الإقليمي يؤثر إيجاباً، أو سلباً على باقي الوحدات. وهذا الاعتماد المتبادل يمكن أن يُعبر عنه أما بعبارة المنافسة-مُثلث الصين-الهند-باكستان- أو بعبارة المصالح المشتركة كما في مشروع الأمن في منطقة الشمال. وكثافة التفاعلات الأمنية تكون مُتجهَةً نحو بلدان أخرى داخل حدود المركب. فالمستوى الإقليمي للأمن يفرض نفسه على الوحدات الإقليمية بحكم التأثير المتصاعد للديناميكيات الأمنية عليها، حتى وإن كان مصدر التهديد مُتأثراً من دولة واحدة، فانتهيار نظام (مُعمر القذافي) في ليبيا نهاية 2011 ليست أزمة أمنية وطنية فحسب، وإنما هي مُعضلة إقليمية امتدت أثارها عبر دول الساحل الصحراوي، إذ اندلعت حرب أهلية في شمال مالي في شباط/فبراير 2012، فتفجّر الوضع الأمني في شمال مالي لا يعني فقط الدولة المالية، وإنما كُل بلدان المنطقة (المغرب، الجزائر، ليبيا، النيجر، وتشاد). ويسهم الاعتماد المتبادل الأمني في إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية بين الدول المُشكّلة للمنطقة، سواءً بالأفعال الإيجابية (تسويق أمني، استقرار)، أو بالأفعال السلبية (التجهيز للحرب، زيادة الإنفاق العسكري، زيادة النفوذ على حساب الآخرين)، على افتراض إنه من المُتعدّر إطلاق مركب الأمن الإقليمي على أي تجمّع من البلدان أن لم تُكن بينها علاقات أمنية مُكثفة تستجيب باستمرار للمُنهات الأمنية المُرسلة من بعضها بعض نحو بعضها بعض. إذ يتأثر الاعتماد الأمني المتبادل، هو أيضاً بمبدأ التخومية أو التقارب الجغرافي من ناحية، وبوجود

وحدات سياسية قوية تُشكّل قلب مُركبات الأمن من ناحيةٍ أخرى<sup>(19)</sup>، على افتراض أنّ هذه الوحدات لديها إمكانيات كبيرة بإمكانها أنّ توجهها نحو تفعيل التفاعلات الأمنية الإقليمية. وبعقد انصار نظرية المُركب الأمني أنّ حالة الاعتماد المتبادل لمُركبات الأمن الإقليمية هي التي تؤهلها لان تكون نظاماً فرعياً في النظام الدولي.

#### رابعاً: الاختراق Penetration

يقوم هذا المبدأ على إبراز تأثير التداخلات الخارجية واختراق القوى العالمية لمُركبات الأمن الإقليمية، لدعم خلفائها الإقليميين وحماية مصالحها، عبر تأسيس الترتيبات الأمنية بالتشارك مع القوى الإقليمية داخل تلك المُركبات وكيف تؤثر الاختراقات الخارجية في تغيير صورة وطبيعة تلك المُركبات. وتحصل عملية الاختراق من داخل المنطقة لا من خارجها، من خلال قيام دولة إقليمية أو أكثر بخلق فرص، أو مُطالبة القوى العظمى الخارجية بالتدخل، سواءً بتهديد ميزان القوى أم توسيع النفوذ على حساب الآخرين.. وغيرها<sup>(20)</sup>، وهذه تُعد مُحفزات استراتيجية حيوية لسلوك القوى العظمى الخارجية للتدخل واختراق مُركبات الأمن الإقليمية، كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية وأوروبا والخليج العربي ومناطق أخرى. كما يمكن للقوى الإقليمية اختراق مُركبات الأمن الإقليمية في المناطق المُجاورة، كحالة الصين واختراقها لكل من المُركبات الإقليمية الموجودة في شمال شرق آسيا وفي جنوب آسيا وفي جنوب شرق آسيا<sup>(21)</sup>.

#### خامساً: مُتغير القوة Force variable

يعد مُتغير القوة واحداً من أكثر المُتغيرات الاستراتيجية تأثيراً في الديناميكيات الأمنية الإقليمية لتأثيره المباشر في البيئة الاستراتيجية الإقليمية للدول. فعند تفاعل مفهوم القوة عبر المستوى الإقليمي، سوف ينتج لنا خاصية توازن القوى التي تُشكّل النظام الأمني الإقليمي<sup>(22)</sup>. وتبرز الأشكال الأمنية للقوة في شكل مخاوف تكون مُحركة لسلوك الفواعل الإقليمية باتجاهات متنوعة، وبالإمكان أنّ تُرافق هذه المخاوف بتهديدات استراتيجية للاستقرار الإقليمي تكون مُتحكّمة في المُخرجات الأمنية لمُركبات الأمن، كما هو حالة منطقة الخليج العربي في 2012، إذ إنّ تنامي القوة الهجومية الإيرانية بث الخوف في دول الخليج، وهذه المخاوف تتوافق بتهديدات إيرانية بأنها سوف تُهاجم هذه البلدان إذا استخدمت أراضيها لتهديد أمنها القومي من القوى العظمى. كل هذه الديناميكيات الأمنية المُنتجة بواسطة مُتغير القوة، تُشكّل مفهوم مُركب الأمن الإقليمي.

## المطلب الرابع: مستويات التحليل الاستراتيجي لمركبات الأمن الإقليمية ونماذجها

هناك مستويات تحليلية عديدة لمركبات الأمن الإقليمية، فضلاً عن أنواع شائعة لتلك المركبات في

النظام الدولي، ولأهميتها ارتىء الباحث تقسيم هذا المطلب على النحو الآتي:

### أولاً: مستويات التحليل الاستراتيجي لمركبات الأمن الإقليمية

هناك أربعة مستويات تحليلية استراتيجية للمركبات الأمنية الإقليمية، تم إيجازها على النحو الآتي<sup>(23)</sup>:

1. مستوى التحليل الداخلي الوطني الخاص بدول النظام الإقليمي، الذي يقوم بالتعرف على مصادر التهديد ومراقبة التهديدات الداخلية، إذا كانت الدولة قوية/ضعيفة بسبب استقرار نظامها الداخلي وتوافق الدولة والأمة من عدمه، فالتهديد بشكل خاص بالنسبة للدولة غالباً ما يتم تعريفه بحسب طبيعة الأمن المتاح لديها..

2. مستوى تحليل العلاقات الدولية (دولة-دولة) أي علاقة دول الإقليم مع بعضها التي تُشكل الإقليم ككل.

3. مستوى علاقة وتفاعل الإقليم الجغرافي بالأقاليم المجاورة والأخرى عامةً.

4. دور القوى العظمى في الإقليم أو في النظام الإقليمي، أي علاقة الإقليم بالقوى العظمى ولاسيما الكبرى، أي (التفاعل بين بُنيان أو هندسة الأمن العالمي والإقليمي) أي أنّ الإقليم يعمل على توزيع القوة بين الولايتين لبناء علاقات أما صداقة أو عداوة بين الولايات السياسية المشكّلة للمركب.

ميز مُنظر نظرية المركب الأممي الإقليمي (باري بوزان) وزميله (وولي ويفر) بين مستويين رئيسيين من تحليل القضايا الأمنية وهما المستوى الإقليمي والمستوى العالمي، مع الإقرار بغموض هذا التمييز أو صعوبة وضع حدّ فاصل بين ما هو إقليمي وما هو عالمي. بل ذهب بوزان وزميله بعيداً في تمييز نظريتهم عن المضمون التحليلي الاستراتيجي للنظريات الأخرى ومنها النظرية الكونية والواقعية الجديدة<sup>(24)</sup>. فما يميز نظرية المركب الأممي هو دفاعها عن المستوى الإقليمي في تحليل العلاقات الأمنية الدولية وطرحه بشكل أساس كبديل للمستوى العالمي المطروح من قبل النظرية الكونية والواقعية الجديدة. فإذا كان تحليل كينيث والتز قد ركز على أهمية البنية في تحليل العلاقات الدولية وأعطى المستوى العالمي الأولوية في التحليل، فإن بوزان وزميله حاولا الاعتماد على الفهم التعددي للعلاقات الدولية انطلاقاً من الوحدة ثم المنطقة ثم الإقليمي ثم المستوى الكوني، لكن لا معنى ولا أهمية لأي تحليل لكل هذه المستويات ما لم يؤخذ بالحسبان المستوى الاستراتيجي الإقليمي في التحليل الذي يُشكّل المجال الحيوي في إنتاج الديناميكيات الأمنية<sup>(25)</sup>.

على اعتبار انه بالرغم من أن العولمة الاقتصادية والتجارية وحتى الإعلامية تُشكل مُحركاً مُهماً للعلاقات الكونية، بيد أن قوة الدفع الحقيقية نابعة من مصادر إقليمية وليست كونية سواءً تعلق الأمر بالتضايأ الأمنية أم الاقتصادية، المُبرر لذلك هو انه في نهاية المطاف هناك تقسيمات بين المجالات الجغرافية للأمن. فهناك الأمن الأوروبي وأمن الشرق الأوسط وأمن شمال إفريقيا وأمن جنوب آسيا وأمن جنوب شرق آسيا..(26).

وبالرغم من حرص كل من (باري بوزان) و(أولي ويفر) على تمييز نظرية مُركب الأمن الإقليمي عن النظرية الواقعية والواقعية الجديدة والنظرية الكونية، بيد أن هذا لا يعني انها لا تتلاقى معهما في عدد من النقاط، مثل الاعتراف بأن الكونية وفرت فضاء استراتيجي للتحليل الإقليمي وأن الواقعية الجديدة وفرت إطاراً جيداً للتمييز بين المستويات الكونية والإقليمية(27). مع إقرار انصار نظرية المُركب الأمني بإبقاء افتراض مركزية الدولة كوحدة أساسية في التحليل بوصفها الطرف المُهم من على العلاقات الدولية الإقليمية.

### ثانياً: النماذج (الأنواع) الاستراتيجية لمُركبات الأمن الإقليمية

يُميز (باري بوزان وويفر) بين عدد من أنواع مُركبات الأمن الإقليمية الشائعة في النظام الدولي التي تُساعد على تحليل العلاقات الأمنية الدولية وتُساعد على التنبؤ بمُستقبل البيئة الاستراتيجية العالمية، وأهمها(28):

1. مُركب الأمن الإقليمي العام: يسود على هذا النوع طابع نظام ويستفاليا في العلاقات الدولية، المكون من بلدين فأكثر تحكمه العلاقات الأمنية العامة، ويتصف بِسمة الفوضى، وتتمحور العلاقات الأمنية حول قطب واحد أو قطبين أو عدد من الأقطاب، فعلى سبيل المثال في جنوب إفريقيا هناك فقط دولة جنوب إفريقيا كقوة إقليمية قطبية مُقارنةً بالبلدان المُجاورة لها. وفي منطقة الخليج العربي هناك إيران، والسعودية، وفي جنوب آسيا هناك الهند، وباكستان.
2. مُركب الأمن الإقليمي المركزي: يسود هذا النوع من مُركبات الأمن في الأقاليم الأكثر مؤسساتية ووظيفية واندماجاً، ومن أفضل أمثلته؛ الاتحاد الأوروبي العاكس للمستويات العالمية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الإقليمية. وتُسيطر على هذا النوع من المُركبات الأجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يتم تناولها من جانب أمني. وتسود في هذا النوع من المُركبات -الذي يُسمى

بالأمن الجماعية- العلاقات الأمنية النشطة والأكثر حساسية إزاء القضايا الأمنية التي تُهدد استمرار البنيات أو تُعطل وظائفها.

3. مُركب الأمن الإقليمي للقوى العظمى: يضم هذا النموذج أكثر من قوى عالمية تُجسد قلب التفاعل الاستراتيجي لمُركب الأمن الإقليمي من قبيل الاتحاد الأوروبي إذ هناك أكثر من قوى كبرى بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وحالة شرق آسيا بوجود الصين واليابان كقوتين عظميين تتفاعل العلاقات الأمنية الإقليمية حولهما<sup>(29)</sup>. ويتميز هذا النوع بالانخراط المتعدد لهذه القوى إقليمياً وعالمياً مما يترك تأثيره على توازن القوى الإقليمي في الصعيد العالمي، ومن ثم إسقاط القوى العظمى لقوتها ونفوذها نحو الأقاليم المتاخمة المجاورة ليرز لنا مستوى فرعي لمُركب الأمن الإقليمي وهو التفاعلات الأمنية المكثفة ما بين المناطق، بتدفق خاصيات الأمن من المستوى الإقليمي إلى المستوى ما بين الإقليمي بسبب قوة ونفوذ القوى العظمى<sup>(30)</sup>. أي أنّ معرفة العلاقات الأمنية الإقليمية يبدأ من المنطقة ويمتد إلى المناطق المتاخمة وأنّ ما يجري في المنطقة ليس معزولاً عما يجري في المناطق الأخرى. ومثال ذلك الصين التي لعبت دوراً أمنياً محورياً ليس فقط في شمال شرق آسيا، وإنما أيضاً في جنوب شرق آسيا وأيضاً جنوب آسيا أثناء الحرب الباردة، فقد تدخلت الصين في الحرب الفيتنامية ضد أميركا، ودعمت باكستان ضد الهند، ودعمت كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية. وعليه فإنّ التأثير المتزايد للقوى العظمى عبر المناطق سوف يؤوّل في الأخير إلى ربط مُركبات الأمن الإقليمية بعضها ببعض في مستوى أعلى وتصبح أكثر نضجاً ومركزية ليتبلور مستوى إقليمي فرعي لتحليل العلاقات الأمنية الدولية وهو مستوى "ما فوق الإقليمي" ليحل محل مستوى "ما بين الإقليمي".

4. المُركب الأعلى: يتميز هذا النوع بوجود تفاعلات أمنية قوية ومكثفة ما بين الإقليمية. فمثلاً التفاعلات الأمنية ما بين شمال شرق آسيا وجنوب آسيا هي قوية ومكثفة بسبب تدخل القوى العظمى وفرض نوع من أنواع التفاعلات الأمنية المتخطية لعدد من الأقاليم، إذ ليس بإمكان الصين واليابان فك تدخلهما العالمي عن نظيره الإقليمي، ومن ثم هناك تلازم بين مُركب الأمن الإقليمي ونظيره العالمي مُجسداً علاقة تفاعلية كبرى. وبالإمكان أنّ نجد "داخل المُركب الأمني الإقليمي مُركبات فرعية إذ تتواجد ضمن مُركب إقليمي كبير على شاكلة مُركب الشرق الأوسط مُركباً آخر كالحليج العربي"<sup>(31)</sup>.

مما سبق يتضح، إنَّ المركب الأمني الإقليمي يتحدد من خلال مستوى عالٍ جداً من الترابط (الاعتماد المتبادل) الأمني بين الوحدات المُشكِّلة للمركب، ويشمل هذا الترابط مختلف عمليات بناء الأمن سواءً تعلق الأمر بإضفاء أم نزع الطابع الأمني للتهديدات الاستراتيجية أم أساليب التعامل معها، فالاتجاه السائد في دراسة ديناميكيات المركبات الأمنية يُركز على التهديدات لأنَّ معظم التهديدات غالباً ما تكون قادرة على التنقل بسهولة عبر مسافة قصيرة. كما أنَّ استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في الدراسات الأمنية يُسهل عملية تكييف وإعادة هيكلة استراتيجيات الدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي.

### المبحث الثاني: دور تكاثر الآسيان<sup>(\*)</sup> في مواجهة التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية في جنوب شرق آسيا

لم تعد التهديدات الأمنية الجديدة ترتبط بالقوة العسكرية البحتة ولا بالدول فقط بل أصبحت تهديدات استراتيجية غير منظورة مجهولة الهوية في كثير من الأحيان، بعد أنَّ انتقلت إلى مجالات أخرى أكثر شمولية وتعقيداً بحيثُ تعدت تلك التهديدات قدرة الدولة الواحدة على مواجهتها أو الحد منها لتعدّد صورها وتعقّد وتشابك عناصرها وصعوبة التحكم أو التنبؤ بها، على نحوٍ أفرز لنا مفاهيم أمنية جديدة كالأمن التعاوني والأمن المتكامل والأمن المتبادل.. وغيرها من مفاهيم عززت دور المركبات الأمنية الإقليمية في ردع تلك التهديدات، الأمر الذي زاد من أهمية الإقليم لإحاطته الشاملة بتلك التهديدات الإقليمية. فتعقد الأزمات الأمنية واتساع رقعتها الجيوبوليتيكية ربط أمن الدول بأمن واستقرار البلدان المجاورة وهو ما سُمي بالشبكة الأمنية بسبب أقلمة وعولمة التهديدات الأمنية على نحوٍ يُحتم على الدولة الولوج في تعاون أمني إقليمي (المركب الأمني)<sup>(32)</sup>. وصنف (باري بوزان) التهديدات الأمنية إلى<sup>(33)</sup>:

1. التهديدات العسكرية: تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة على نحوٍ يُهدّد وحدتها الترابية.
2. التهديدات السياسية: وتأخذ بُعدين أحدهما داخلي يمس القيم الديمقراطية والأنشطة المناهضة للدولة ومؤسساتها ورموزها. أما البُعد الخارجي فيرتبط بأثر النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.
3. التهديدات الاقتصادية: وترتبط بمدى قدرة الدولة على توفير الموارد الطبيعية وحاجات سُكانها بشكلٍ يمنعهم من الفقر والبطالة.
4. التهديدات المجتمعية: تستهدف التكاثر الوحدوي الثقافي-الاجتماعي.
5. التهديدات البيئية: تتعلق بالنشاط الإنساني المُدمر للطبيعة والمُتسبب في تدهورها.

فضلاً عن قيام (المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية) بتقسيم "التحديات الأمنية الجديدة المتعلقة بالأمن الناعم إلى خمسة أنواع وهو تقسيم يقوم على إدراج كل التحديات غير العسكرية ضمن نطاق مُهدِدات أمن الأفراد، الدولة والمُجتمع" وعلى النحو الآتي<sup>(34)</sup>:

- المخاطر الفردية: كتعرض الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض
  - المخاطر المجتمعية: أي اتساع نطاق التحديات الشخصية شاملاً العديد من القطاعات المجتمعية كالأُمراض والتحديات البيئية.
  - تهديدات عابرة للحدود: مثل اللاجئين والهجرة غير الشرعية.
  - الأزمات الزاحفة: يُقصد بها الأزمات المُنتقلة من أزمات داخلية إلى أزمات إقليمية.
  - الكوارث المُحتملة: أي انتقال الأزمات الزاحفة إلى كوارث تُرافقها خسائر كبيرة تمتد إلى أقاليم عديدة كالأعاصير وكبرى التحديات البيئية.
- وفيما يخص منطقة جنوب شرق آسيا بوصفها أمودجاً للبحث فتعد من أكثر المناطق تجسيداً للتحليل الإقليمي الدولي لان هذه المنطقة تعكس مُركب الأمن الإقليمي بوضوح في إنتاج عمليات الأمانة الإقليمية.

لقد اعتمد قادة الآسيان في قمتهم التاسعة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، في بالي بإندونيسيا إعلان اتفاق بالي الثاني، الذي تضمن تأسيس جديد لمُجموعات دول الآسيان بالارتكاز على ثلاثة أركان، وهي<sup>(35)</sup>:

1. مُجموعات آمنة لدول آسيان جنوب شرق آسيا.
2. مُجتمع آسيان الاقتصادي (AEC).
3. مُجتمع آسيان الاجتماعي الثقافي (ASCC).

وفي ضوء الطبيعة المُتشابهة والمُتعاضدة لهذه الأركان الثلاثة، تم تطويرها وتنفيذها بطريقة متوازنة بهدف ضمان السلام الدائم والاستقرار والازدهار المُشترك في المنطقة. إذ حاول التكتل العمل على مواجهة التحديات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية في منطقة جنوب شرق آسيا، والتي تضمنت (الفقر، التهديدات الصحية عبر الوطنية مثل الأمراض المُعدية، التدهور البيئي والكوارث الطبيعية، الجريمة عبر

الحدود الوطنية مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وغسيل الأموال وجرائم أخرى مثل تهريب الأسلحة والقرصنة البحرية والجريمة الاقتصادية الدولية والجرائم الإلكترونية.. وغيرها)، ولأهمية تلك التهديدات الاستراتيجية أرتىء الباحث تقسيمها بإيجاز على النحو الآتي:

### المطلب الأول: الحد من الفقر

يُمثل الفقر تهديد استراتيجي للأمن البشري، ويُسهم في انعدام الأمن عن طريق الحد من فرص الناس في الحصول على الحياة الكريمة، ويؤدي أيضاً إلى انعدام تحسين فرص العمل وزيادة الدخل، إذ إنَّ المحرومين من الفرص المتاحة لضمان مستقبل آمن لهم ولأسرهم، يكونون أكثر عرضة للخطر من حيث التعرض للإغراء في شبكة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، كذلك فإنَّ الفقر يُشكل عامل مُسهم في الاتجار بالبشر والمخدرات الذي يُشكل تهديداً استراتيجياً للأمن الفردي والوطني والدولي والعالمي<sup>(36)</sup>.

إنَّ التخفيف من حدة الفقر والتنمية البشرية هما جوهر عمل تكتل الآسيان منذ نشأتها. فضلاً عن أنَّ هذه المبادئ هي التي تم التأكيد عليها في إعلان الأمم المتحدة للألفية الثانية، وبما أنَّ الدول الأعضاء في الآسيان هي جزء من الاتفاق العالمي الذي شكله إعلان الألفية الذي حدد الأهداف الإنمائية للألفية، فقد أكد قادة الآسيان التزامهم بالعمل معاً لتحقيق هذه الأهداف، مع التركيز على الشراكات والدعم المتبادل. وقد اتخذت دول الآسيان مبادرة لتشكيل ميثاق الألفية الثانية للتنمية، وذلك لدعم الجهود المستمرة في المنطقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبناء مجتمع الآسيان، ومن الجدير بالذكر، أنه ومنذ أنَّ بدأت الدول الأعضاء في الآسيان تعاونها في التنمية الريفية والقضاء على الفقر في عام ١٩٩٧، كانت مجالات التعاون ذات الأولوية هي<sup>(37)</sup>:

1. تيسير إقامة الشبكات الإقليمية بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وقطاع الأعمال، والمؤسسات البحثية.
2. تبادل المعلومات والخبرات والقدرات البحثية والخبرة التقنية.
3. تطوير برنامج إقليمي للمتطوعين الريفيين.
4. تشجيع زيادة الوعي العام بضرورة تسريع التنمية الريفية والقضاء على الفقر.

ومع ذلك، وفي مواجهة تحديات وتهديدات العولمة وتحرير التجارة والتكامل الإقليمي، استعرضت آسيان تعاونها في التنمية الريفية والقضاء على الفقر أو الحد منه، وتوصلت إلى خطة عمل إدارية بشأن

التنمية الريفية والقضاء على الفقر (2012-2004). إذ تستند خطة العمل للتكثّل إلى رؤية الآسيان لاستئصال الفقر، مع التركيز على تعزيز تنمية المجتمعات الريفية التقدمية والمزدهرة والاعتماد على الذات نحو إنشاء مجتمع رعاية في الدول الأعضاء فيها. وتضمنت الخطة أولويات استراتيجية جديدة، وهي (38):

- أ- كيفية التعامل مع مخارج العملة.
- ب- تضيق الفجوة الرقمية بين بلدان التكثّل على مستوى التطور التكنولوجي ومستوى نمو معدلات التنمية.
- ت- تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية.
- ث- توفير الحماية الاجتماعية لمجتمعات التكثّل من حيث العمالة، زيادة الدخل، قوانين الشركات وضماناتها، اللامركزية والمشاركة المحلية، تضيق فجوة التنمية وغيرها.
- ج- التعاون والعمل الدؤوب بين دول الآسيان في مجال التنمية الريفية.
- ح- تفعيل برنامج تبادلٍ مُحتمل للشباب المهنيين الذين يتعاملون مع التنمية الريفية والقضاء على الفقر والمعلومات العامة.

مما تقدم تبرز جهود تكثّل الآسيان في محاربة الفقر وتحسين الأمن البشري وتحقيق التنمية الريفية والحد من الفقر كمحور أساسي لعملها في منطقة جنوب شرق آسيا من خلال التركيز على الشركات والتعاون المشترك، إذ يسعى التكثّل إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المناطق الريفية.

المطلب الثاني: تحسين الوضع الصحي

في السنوات الأخيرة واجهت الآسيان تفشي جائحة كورونا (Covid-19)، التي أبرزت الحاجة الملحة لتحسين جهود الاستعداد والتأهب للجوائح المرضية والاستثمار في الإنتاج المحلي لأدوات التشخيص والعلاجات واللقاحات في كل دول جنوب شرق آسيا، فعند اندلاع الجائحة عام 2020 واجهت دول الآسيان نقصاً كبيراً في أجهزة الكشف والتشخيصية، والمتوافر منها هو مستورد، فضلاً عن أنّ معظم لقاحات كورونا الموجودة في المنطقة هي مستوردة، بل أنّ معظم بلدان المنطقة حصلت على اللقاحات بعد أنّ انتشرت بشكل كبير عالمياً، بل أنّ معظم اقتصاديات المنطقة تسعى جاهدة للوصول للرعاية الصحية عالية الجودة بسبب الاحتكاكات العالمية واستراتيجيات التسعير الانتهازية التي تدفع تكلفة التشخيصات والعلاجات الحيوية للارتفاع، حتى قبل بدء الجائحة كانت دول الآسيان تُكافح

انتشار الأمراض المعدية وغير المنقولة بالعدوى، وخصوصاً مرض السرطان، والعلاجات المناعية المتقدمة لهذا المرض هي ليست بمتناول معظم المرضى في المنطقة<sup>(39)</sup>.

وللتصدي لتلك الاستراتيجيات الانتهازية وضمان حصول شعوب دول المنطقة على التشخيصات والعلاجات المنقذة، يقتضي من دول الآسيان أن تُسخر قدرتها الجماعية عبر الجهود المتضامنة من جانب الحكومات والأطباء والشركات ومؤسسات القطاع الخاص. ومنذ اللحظة الأولى استجاب قطاع الصحة في الآسيان على الفور لخطر تفشي هذا الفيروس، وقد تم تفعيل الآليات الوطنية والإقليمية القائمة لاكتشاف الفيروس والوقاية منه، إذ سارعت الآسيان في إطلاق استراتيجيات وطنية للوقاية منه ولاحوائه داخل الآسيان فضلاً عن معالجة أمراض أخرى، عبر تبني استراتيجيات عديدة أهتمها<sup>(40)</sup>:

1. تبني استراتيجيات الصحة العامة للكشف والعزل والاحتواء.
2. شبكة الطوارئ العامة، وتدابير الرقابة.
3. مركز تحليل البيانات بشأن الفيروس.
4. تجاوز بعض مراحل التكنولوجيا قفزاً؛ فمن خلال تطوير وتنفيذ سياسة الإبداع الاستراتيجي، يكون بمقدور اقتصاديات دول الآسيان تجاوز التكنولوجيات التقليدية واعتماد التكنولوجيات الحديثة عبر نقلها ولاسيما في مجال الأدوية والأجهزة الطبية من ثم تحسين إمكانية الوصول للعلاجات الحرجة.
5. قدمت ماليزيا نموذجاً واعداً لغيرها من بلدان الآسيان الساعية لابتكار إبداعات تشخيصية وعلاجية لمكافحة أمراض مثل سرطان عنق الرحم والتهاب الكبد الفيروسي (C)، فمنذ عام 2018 قطعت ماليزيا خطوات جادة في مكافحة هذه الأمراض عبر تزويد النساء بمجموعة اختبارات بسيطة تُساعدن على تجميعها بأنفسهن، وأدت هذه الاستراتيجية إلى زيادة معدلات فحص عنق الرحم، وفي عام 2021 طورت وزارتا الصحة في ماليزيا وتايلاند، عقار رافيداسفير، لعلاج التهاب الكبد الفيروسي (C) الذي خفض تكلفته علاج مُدتها (3) أشهر من (80) ألف دولار إلى أقل من (500) دولار.

وهذه الجهود تظهر التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في الآسيان لمواجهة التهديدات الصحية العالمية المشتركة وحماية مواطنيها.

المطلب الثالث: معالجة التدهور البيئي والحد من الكوارث الطبيعية

## أولاً: فعالية التدهور البيئي ومكافحة التصحر

تعرضت منطقة جنوب شرق آسيا عام 2004 لكارثة طبيعية كبيرة هي تسونامي المحيط الهندي، وقد خلفت تبعات خطيرة شكّلت تهديداً استراتيجياً كبيراً لدول الآسيان التي عملت بالتنسيق مع الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا لأخذ زمام المبادرة في توفير طوارئ الإغاثة في حالات الكوارث كما قدم بعض أعضائها بشكلٍ فردي كما ليزيا وسنغافورة اسهامات مهمة في ذلك نظراً لارتفاع التكاليف الاقتصادية المترتبة عن هذه الكارثة، مما يدل على مدى فاعلية نظام الأمن لامتنصاص حدة الأزمات. وفي 2005 اضطلعت الآسيان بدور فاعل في توفير قانون المساعدة، وقدم فريق التقييم السريع للطوارئ التابع لها تقييم حاسم للوضع على أرض الواقع. إذ تم تشكيل فرقة عمل إنسانية تابعة لتكثّل الآسيان مع اثني عشر عضواً، اثنان من كل بلد وأمانة الرابطة لتوجيه جهود الإغاثة<sup>(41)</sup>.

ويقوم تكثّل آسيان بتنفيذ الاستراتيجيات الرئيسة الآتية لمعالجة دوافع التغيير هذه<sup>(42)</sup>:

1. تم إنشاء مركز الآسيان للتنوع البيولوجي في الفلبين كاعتراف للآسيان بضرورة تعزيز الجهود التعاونية لتعزيز الحفظ والاستعمال المستدام للموارد، ولضمان تقاسم المنافع الناشئة عن هذا الاستعمال بشكلٍ عادل.
2. يتبع اتفاق الآسيان بشأن انتقال الضباب عبر الحدود، الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٣، نهجاً ثلاثي الأبعاد لمعالجة التلوث بالضباب المنتقل، أي الوقاية والتخفيف والرصد.
3. ترمي خطة عمل آسيان الاستراتيجية المعتمدة حديثاً بشأن إدارة موارد المياه إلى معالجة القضايا المتعلقة بتخصيص الطلب والعرض، ونوعية المياه والصرف الصحي، والكوارث البيئية.
4. مع الاتجاه المتزايد للتحضر في هذه المنطقة، بدأت الآسيان بإطلاق مبادراتها للمدن المستدامة بيئياً التي تُركّز على معالجة التحديات البيئية الحضرية لإدارة النفايات الصلبة، وتلوث الهواء بسبب انبعاثات المركبات والوصول إلى المياه وكذلك تلوث المياه.
5. تتم معالجة المشكلات المتعلقة بتغيير المناخ واستعمال المواد الكيميائية عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات، وتطوير المواقف المشتركة وبناء القدرات للوفاء بالتزامات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

6. ترمي الآسيان إلى إنشاء مجتمع آسيان واعي بالبيئة عن طريق تركيز أنشطته على التعليم الرسمي وغير الرسمي، وبناء القدرات وإقامة الشبكات التعاونية في هذا المجال
7. وفيما يخص مكافحة التصحر؛ تم التصديق لاتفاقية مكافحة التصحر وتعزيز التعاون الدفاعي بين الدول الأعضاء في العاصمة الماليزية كوالالمبور في 9 أيار/مايو 2006، من خلال اجتماع وزراء دفاع الآسيان ADMM، وهي أعلى "آلية استشارية وتعاونية للدفاع في آسيان أمم جنوب شرق آسيا، كما أنها تشير إلى تبني الآسيان نهجاً جديداً وتحولاً رئيساً في عملها في مجال الأمن والدفاع المتعدد الأطراف، والذي تم رفضه سابقاً، باستمرار من أعضائها، إذ أسهم هذا التحول بفتح نافذة واسعة النطاق أوسع من الترتيبات العسكرية والدفاعية لمواجهة التهديدات الاستراتيجية الأمنية داخل المنطقة، وإلى حد ما، فيما يخص التعامل مع قضايا الأمن العالمي لقد كان تعزيز التعاون الدفاعي بين الأعضاء حاسماً بالنسبة للآسيان لتحقيق أهدافها في تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي عن طريق معالجة الأبعاد الاستراتيجية الجديدة للتهديدات الأمنية العالمية<sup>(43)</sup>. ومن هنا يعكس هذا التحول في الاستراتيجية الأمنية لتكثّل الآسيان استجابة لتهديدات الأمن المتزايدة داخل المنطقة وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، بتعزيز التعاون الدفاعي وإدارة الشؤون السياسية والإدارية بشكلٍ مشترك.

### ثانياً: الحد من الكوارث الطبيعية

وقعت دول الآسيان اتفاق بشأن إدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ في تموز/يوليو 2005 في أعقاب زلزال تسونامي المحيط الهندي المدمر في 2004 التي ضرب اندونيسيا وأودى بحياة (226) الف شخص في أنحاء منطقة جنوب شرق آسيا بعد أن بلغت قوته (9,1) درجة، ويوفر الاتفاق استراتيجيات للحد من خسائر الكوارث في المنطقة وتحسين الاستجابة لها من خلال الجهود المشتركة والتعاون، ويُشجع النهج المتكامل الذي يشمل على ربط المبادرات الوطنية بالتعاون الإقليمي والدولي؛ وإنشاء هيكل إقليمية لهذا الأمر، بما في ذلك مركز الآسيان لتنسيق المساعدة الإنسانية في إدارة الكوارث، وكذلك الترتيبات الاحتياطية الإقليمية التي تتطلب من الدول تخصيص الأموال والقدرات. كما عملت دول الآسيان على تعيين شبكة من نقاط الدخول لتسريع حركة الإغاثة عبر الحدود، وإجراء تمارين

المحاكاة على أساس مُنتظم<sup>(44)</sup>. وتعكسُ تلك الاتفاقات التزام الدول الأعضاء بالتعاون والتضامن الإقليمي للتصدي للتهديدات الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بالكوارث الطبيعية.

### المطلب الرابع: مكافحة الجريمة العابرة للحدود

تُقسم الجريمة العابرة للحدود في منطقة جنوب شرق آسيا على عدة أقسام، ومن أهمها:

#### أولاً: الإرهاب

وقع تكتل الآسيان إعلانات مُشتركة في مكافحة الإرهاب الدولي مع شركائه، كما تم تنفيذ عدداً من الأنشطة المُشتركة لتعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون التابعة لآسيان أمم جنوب شرق آسيا على التعامل مع الجريمة، بما في ذلك البرنامج الإقليمي لمُكافحة الإرهاب التابع للمفوضية الأوروبية والآسيوية (EC)، الذي ركز على إدارة الحدود وأمن الوثائق. كما تبنت الآسيان في قمته الثانية عشر عام 2006، أول اتفاقية قانونية مُلزِمة لأعضائها في مجال مُكافحة الإرهاب<sup>(45)</sup>. فضلاً عن إطلاق مشروع Sunbird الذي استغرق ثلاث سنوات (2017-2020) وهو عبارة عن مبادرة لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) بتمويل من حكومة كندا تهدف إلى تعزيز قدرات أجهزة الشرطة في منطقة رابطة الآسيان من أجل تحسين استراتيجيات مُكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتحسين التعاون الدولي بين أعضاء الآسيان. واستند هذا المشروع إلى أربع ركائز هي<sup>(46)</sup>:

- العمليات؛ تنفيذ عمليات أمنية ميدانية عبر الحدود الوطنية في معابر حدودية رئيسية برية وبحرية وجوية في المنطقة.
- القدرات الشرطة؛ إجراء دورات تدريبية على استخدام قاعدة بيانات وآلية التحقيق في مُكافحة الإرهاب.
- الأدلة الجنائية؛ تنمية الكفاءات في ميادين الأدلة الجنائية كافة، على نحو يُلبّي احتياجات أجهزة إنفاذ القانون في المنطقة.
- ضمان تولي النساء مناصب قيادية في العمل الشرطي لتطوير كفاءتهن القيادية والإدارية وضمان تكريس المساواة بين الجنسين في أجهزة إنفاذ القانون في المنطقة.

وُشجع مشروع Sunbird على توثيق العلاقات بين دول الآسيان لاتخاذ إجراءات تعاونية إقليمية فاعلة في مواجهة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. ومن هنا اجتمع رؤساء مكاتب الإنتربول المركزية الوطنية

من بلدان آسيان العشرة في آب/أغسطس 2017 لتبادل المعلومات والاطلاع على التجارب الدولية وترسيخ العلاقات المهنية بينها وإعداد استراتيجيات لمكافحة أكثر الجرائم إلحاقاً للضرر بالمنطقة<sup>(47)</sup>. مما يعكس التزام دول منطقة مكافحة ظاهرة الإرهاب بشكلٍ جاد، كما أن الجهود المشتركة بين الدول والتكتلات الإقليمية تؤدي دوراً فاعلاً في تقديم استجابة شاملة ومُنسقة لهذه التهديدات الاستراتيجية الأمنية العابرة للحدود.

### ثانياً: الاتجار بالمخدرات

استهدفت نشاطات رابطة آسيان في مجال مكافحة المخدرات بوصفه تهديداً استراتيجياً وتأمين مجتمعات المنطقة؛ صياغة استراتيجية عمل في المدة (2016-2025) تقوم على تعزيز القوانين لمكافحة هذا التهديد، ودعم آسيان للعمل المشترك الوثيق في مكافحة إنتاج المخدرات ونقلها في المنطقة، وإعلان منطقة جنوب شرق آسيا خالية من المخدرات في عام ٢٠٢٠، إدراكاً منها بخطورة تداعيات تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها الذي يتعارض مع أهداف الرابطة والأساس الذي يتمثل بتحقيق السلام والازدهار في دول المنطقة. وفي إطار العمليات التعاونية بين آسيان والصين في مواجهة العقاقير الخطرة<sup>(48)</sup>، تم اتخاذ إجراءات مرضية للحد من إنتاج الأدوية الطبيعية مثل الأفيون والقنب، لاسيما في منطقة المثلث الذهبي المتجسدة في شمال شرقي بورما (ولاية شان)، وشمال تايلند والشمال الغربي من لاوس التي تعد من أكثر المناطق إنتاجاً للمخدرات والعقاقير غير المشروعة في العالم، إذ تمثل المنطقة قرابة (22%) من إجمالي الأراضي المستخدمة في زراعة الأفيون عالمياً. وتم تنظيم العديد من الدورات التدريبية لتعزيز قدرات موظفي الإنفاذ في التعامل مع مختلف جوانب إنتاج المخدرات والاتجار بها بالتعاون مع الصين وأستراليا<sup>(49)</sup>. يظهر هذا الجهد استراتيجي شاملة ومُتعددة الأوجه لمكافحة آفة الاتجار بالمخدرات في المنطقة. إن استمرار هذه الجهود يعكس التزام الدول المعنية بتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وحماية مواطنيها من تداعيات الإدمان والجريمة المنظمة المرتبطة بالمخدرات.

### ثالثاً: الاتجار بالبشر

تم تأكيد التزام تكتل الآسيان بمكافحة الاتجار بالبشر في منطقة جنوب شرق آسيا من خلال اعتماد إعلان تكتل لمكافحة الاتجار بالبشر، لاسيما النساء والأطفال، في مؤتمر القمة العاشر للآسيان في عام ٢٠٠٤. وقد نفذت الآسيان عدداً من الأنشطة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك تعاون استمر أربع سنوات مع أستراليا بشأن التعاون الإقليمي تحت مسمى تكتل أمم جنوب شرق آسيا لمنع

الاتجار بالبشر والذي هدف إلى تعزيز القدرات الجنائية لمواجهة هذه الظاهرة في دول المنطقة، وتم تمديد التعاون لمدة أربع سنوات أخرى شملت ست دول أعضاء في الآسيان؛ وهي كمبوديا واندونيسيا وتايلاند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار. وهذا التمديد لمُدد إضافية يعكس الاستعداد المُستمر لمُكافحة هذه الجريمة بشكلٍ شامل ومُستمر. ويوجد حالياً مشروع البحث التجريبي الذي يضم الآسيان والولايات المتحدة الأمريكية لتحسين جمع البيانات عن الاتجار بالأشخاص بين الدول الأعضاء في التكتل والذي يتم تنفيذه في كمبوديا واندونيسيا والفلبين وتايلاند<sup>(50)</sup>.

كما أكدت دول الآسيان في تشرين الأول/أكتوبر 2015 التزامها بالتعاون الوثيق لمُكافحة التهديدات الاستراتيجية الجديدة من الجرائم العابرة للحدود المهددة لأمن المنطقة، من قبيل الاتجار غير المشروع بالبشر وتهريبهم، وتعهدت بالعمل من أجل رفع مستوى معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة في الجوانب الجنائية وتسليم المُجرمين والاعتماد على الاستراتيجيات الإقليمية وتوسيع نطاق المسؤولية أن اقتضت الحاجة<sup>(51)</sup>.

بشكلٍ عام، هناك جهود حقيقية ومُستمرة مبدولة من قبل الآسيان في مواجهة الاتجار بالبشر، وهو مؤثر إيجابي على التزام منطقة جنوب شرق آسيا بحقوق الإنسان ومُكافحة الظواهر الإجرامية التي تُهدد المجتمعات.

رابعاً: غسيل الأموال

ركزت رابطة آسيان أمم جنوب شرق آسيا على مواجهة تمويل الإرهاب باعتباره استراتيجية حاسمة في مُكافحة الإرهاب، عبر تبني الرابطة استراتيجية عمل مُكافحة غسيل الأموال ومواجهته لتمويل الإرهاب (AML/CFT)، الذي يتطلب من الدول الأعضاء تنفيذ تدابير لمنع وقمع تمويل الإرهاب، كما أنشأت الرابطة أيضاً مركز التنسيق الآسيوي لِمُكافحة الإرهاب (ACC) لتعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة تمويل الإرهاب<sup>(52)</sup>.

كما تعمل الرابطة عن كثب مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسيل الأموال (APGML) في مجال مُكافحة غسل الأموال. وتقوم الآسيان وال APGML بالتنسيق حالياً لتقديم المساعدة الفنية والتدريب (TA&T) لمُكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب للدول الأعضاء في الآسيان، وبموجب

آلية التعاون الخاصة بالآسيان، أجرت الأخيرة دورة تدريبية ثانية حول غسيل الأموال من أجل ضبط إنفاذ القانون في المنطقة<sup>(53)</sup>.

### خامساً: تهريب الأسلحة

في حين يُركز تكثّل الآسيان تعاونه على مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية، يبذل أيضاً الجهود المُلتزمة بمُعالجة التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية من قبيل مكافحة تهريب الأسلحة والقرصنة البحرية والجريمة الاقتصادية الدولية والجرائم الإلكترونية. إذ أجرى التكتُّل تبادل لأفضل الممارسات والدروس المُفاداة المُرتبطة بإدارة ومُراقبة تهريب الأسلحة الصغيرة، لاسيما في بيئات ما بعد الصراع للإسهام في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في الحد من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأخرى<sup>(54)</sup>. ويتبنى التكتُّل استراتيجية التعاون الدفاعي وتعزيز تدابير بناء الثقة وأنشطة الدبلوماسية الوقائية والحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا خالية من أسلحة الدمار الشامل، والاسهام في الجهود العالمية بخصوص نزع السلاح وعدم انتشارها والاستخدامات السلمية للطاقة النووية<sup>(55)</sup>.

### سادساً: القرصنة البحرية

يُعد التعاون الأمني مُتعدد الأطراف في المجال البحري، أحد الركائز المُهمّة في أمن جنوب شرق آسيا وإطار عام للدفاع المُشترك. إذ اعتمدت الآسيان التعاون في هذا المجال في إطار المُنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، في أعقاب العدد المُتزايد من هجمات القرصنة والسطو المُسلح في مُضيق ملقا<sup>(56)</sup>، وقد أُطلقت إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة أول دورية مُنسقة في عام ٢٠٠٤. وخضعت هذه العملية البحرية الثلاثية لإشراف مجموعات العمل المُشتركة الدوريات ملقا عبر البحر، وكانت خلفية هذه المُبادرة هو أنّ المُشكلات في مُضيق ملقا تتطلب جهوداً شاملة وتعاونية بين البلدان الساحلية ثم تطورت لتوسيع مجال تعاونها عن طريق إنشاء عيون في السماء EIS في عام ٢٠٠5 بوصفه قناة استراتيجية وحيوية للتجارة الدولية، ومجموعة تبادل الاستخبارات في عام ٢٠٠٦، وتأييد مُشاركة البحرية التايلندية في هذه النشاطات<sup>(57)</sup>. كذلك عقدت الآسيان والولايات المتحدة الأمريكية ندوة حول التوعية بالمجال البحري (MDA) في عام ٢٠٠٧، والتي ترمي إلى تعزيز قدرة وسيطرة وكالات الأمن البحري للآسيان على أي شيء يرتبط بالمجال البحري ويمكن أن يُؤثر في السلامة أو الأمن أو التجارة أو البيئة. وتتعاون إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة بالفعل لمُكافحة القرصنة في مُضيق ملقا<sup>(58)</sup>.

كما دفعت التهديدات الاستراتيجية الأمنية إلى تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية بين دول الآسيان، وتحت قيادة البحرية السنغافورية (RSN) والبحرية الإندونيسية (TNI AL)، إذ تم تطوير أساطيل الآسيان وأطلق برنامج بوابة مشاركة معلومات الآسيان (AIP) رسمياً في تموز/يوليو ٢٠١٢. وكان الغرض من البرنامج هو توفير منصة مشتركة بالنسبة لأساطيل الآسيان لتبادل المعلومات المهمة المتعلقة بالأمن البحري في منطقة جنوب شرق آسيا وتعزيز الإجراءات الأمنية. وبات البرنامج يُستعمل من دول أعضاء الآسيان والوصول إلى المعلومات بسهولة عن طريق محطات دائمة ومُتحركة<sup>(59)</sup>. وانطلاقاً من ذلك رفعت الآسيان علاقتها مع الهند إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وتعهد الجانبان بتبني استراتيجية تعزيز التعاون البحري وخصوصاً في مجال الأمن البحري ومكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن وإدارة الكوارث وتعزيز التعاون ضد الإرهاب والجرائم العابرة للحدود الوطنية بما فيها الجرائم الاقتصادية العالمية وغسل الأموال والجرائم السيبرانية والمخدرات والاتجار بالبشر وقريب الأسلحة وتعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية ومجال البيئة والزراعة الذكية والعلوم والتكنولوجيا.. وغيرها<sup>(60)</sup>.

وهذا ما يوضح الأهمية الكبيرة للتعاون الأمني متعدد الأطراف في مجال الأمن البحري، وخاصة في منطقة جنوب شرق آسيا، من خلال تنسيق دوريات مُتعددة الأطراف في مضيق ملقا، مما يُعزز قدرة الآسيان على اتخاذ إجراءات أمنية مناسبة ومنسقة. لتبرز أهمية تلك الجهود في مكافحة التهديدات الاستراتيجية الأمنية المشتركة بشكلٍ فعّال ومُستدام، مثل القرصنة والسطو المسلح، التي تُهدد الأمن البحري في المنطقة.. إنَّ هذه الجهود تبرز أهمية التنسيق الدولي والتعاون المُشترك لتحقيق الاستقرار والأمن البحري في المنطقة، وتُعزز الثقة والتفاهم بين الدول المُشاركة في هذه الجهود المُشتركة.

### سابعاً: القرصنة الإلكترونية (السيبرانية)

أضحت القرصنة صناعة مُستقبلية بالتزامن مع التوجه العالمي إلى رقمنة الاقتصاد، فكان الإرهاب السيبراني في منطقة آسيان جنوب شرق آسيا مصدر قلق مُتزايد، إذ تعد هذه المنطقة بؤرة للهجمات الإلكترونية في السنوات الأخيرة، بعد أن استغلت جماعات الاختراق المُختلفة موقف المنطقة من تغيرات جيوسياسية وأزمة جائحة كورونا والتقدم التكنولوجي واعتماد قطاع المال والأعمال على الإنترنت في المنطقة. وتم توجيه أصابع الاتهام إلى **بكين** وحذرت تقارير عديدة دول الآسيان من التوغل الاستثماري

الصيني في مجال الاتصالات والرقمنة، بوصفه يُشكّل خطراً على الأمن الرقمي لدول جنوب شرق آسيا<sup>(61)</sup>. مما يؤكد ضرورة تبادلي الهجمات السيبرانية ولاسيما بعد تحذير جديد للإنتربول لدول المنطقة من هجمات سيبرانية مُستقبلية عبر اعتراض بيانات التجارة الإلكترونية، وبرمجيات خبيثة مُتقدمة للاحتيال الرقمي، إذ كشف تقرير للإنتربول عن "أنشطة سرقة واحتيال جديدة أدخلتها الجائحة، منها محاولات بيع المنتجات الطبية الزائفة أو أدوات الحماية الشخصية المزورة، وذكر التقرير أن الهجمات السيبرانية في جنوب شرق آسيا من خلال البريد الإلكتروني وهجمات التصيد والغديا و اعتراض بيانات التجارة الإلكترونية إلى جانب برمجيات الجريمة والاحتيال الإلكتروني، هي من بين أهم التهديدات الاستراتيجية التي تعرّضت لها دول آسيان خلال العام 2020". فيما بيّنت شركة كاسبر للأمن السيبراني أنّ سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا من بين أكثر دول الآسيان تعرضاً للاختراق الإلكتروني وكذلك عرضة لهجمات البرمجيات الخبيثة مُستقبلاً. إذ أعلنت شركة سينجتل للاتصالات السنغافورية سرقة بيانات قرابة (130,000) ألف عميل لديها. كما برزت أكبر حوادث الاختراق في المنطقة بعد تسريب البيانات الشخصية لقرابة (46) مليون مُشترك لشركات الاتصالات في ماليزيا قبل أعوام مضت<sup>(62)</sup>.

وتزامناً مع القلق المتصاعد حول التأثير المتزايد للقرصنة الإلكترونية، اتخذت آسيان عدداً من الاستراتيجيات لمُحاربة ومُكافحة الهجمات والجرائم السيبرانية والجريمة الاقتصادية الدولية منها التعاون مع الدول الأخرى، عبر تنفيذ أنشطة مُشتركة مع الصين وكوريا الجنوبية بهذا الصدد<sup>(63)</sup>، ففي قمة آسيان 2019 تعهدت دول الآسيان والولايات المتحدة الالتزام بتقوية الأمن السيبراني، وهو ما سبق أنّ أكدته روسيا الاتحادية أيضاً مع دول الآسيان بتوقيع الجانبين اتفاقاً حول التعاون في مجال الأمن الإلكتروني<sup>(64)</sup>. وفي كانون الثاني/يناير 2022 أعلنت رابطة الآسيان تبني استراتيجية التعاون في الأمن الرقمي حتى عام 2025، ولاسيما مع دول الاتحاد الأوروبي لمُكافحة الهجمات السيبرانية التي تستهدفها بين الحين والآخر، فخلال القمة التاريخية بين الآسيان والاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر 2022 أكد القادة التزامهم بدعم التعاون بين الكتلتين في التحول الرقمي، كما دشنت على هامش تلك القمة الشراكة الرقمية بين سنغافورة والاتحاد الأوروبي. ويأتي ذلك ضمن أهداف الاتحاد الأوروبي في استراتيجية المحيطين الهادئ والهندي 2021 الهادفة لتوسيع شبكة الشراكات الرقمية مع دول المنطقة، فضلاً عن لجوء الآسيان والولايات المتحدة إلى تطوير رؤية مُشتركة لفضاء رقمي سلمي وموثوق وآمن<sup>(65)</sup>.

ورغم ذلك بيد إنَّ دول المنطقة تحتاج إلى إدراك أهمية الاستثمار في مجال الأمن السيبراني إلى جانب تقديم استراتيجية جديدة لمواجهة الهجمات السيبرانية وتسريب البيانات، وفهم أكثر عمقاً لقطاع التكنولوجيا والإنترنت، فعلى دول الآسيان العمل معاً لضمان تحسين التشريعات ومشاركة الخبرات، لتحقيق الأمن في الفضاء السيبراني.

مما تقدم يتبين؛ استمرارية التزام تكثُل الآسيان بمكافحة مختلف أشكال الجريمة الدولية، بما في ذلك تهريب الأسلحة، وقرصنة البحر، والجرائم الإلكترونية. فالتكثُل يولي اهتماماً خاصاً بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة هذه الظواهر الإجرامية عبر الحدود الوطنية. وتأتي الجهود المبذولة في سياق تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، إذ يسعى التكثُل إلى تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه التهديدات الاستراتيجية الأمنية.

### الخاتمة

تأسيساً على ما سبق يمكن القول؛ إنَّ مُتغير المُركب الأمني الإقليمي هو مُحدد في علاقات العداوة والصداقة التاريخية والتلاحم الجغرافي الذي ينتج عنه حالة من الاعتماد المتبادل أي من الممكن أن يكون أحد أطراف هذا المُركب مُتخرفاً من فاعل دولي وفي النهاية فإن دراسة المناطق الإقليمية وأنماط أمنها تُسهل تحقيق الأمن الدولي في مراحل لاحقة وتكون لها مستويات من التحليل الاستراتيجي للقضايا الأمنية على المستوى الإقليمي الداخلي وعلى المستوى العالمي ويتم التعرف على مصادر التهديدات الاستراتيجية من خلالها وهذا ما يثبت العلامة الفارقة لنظرية مُركب الأمن الإقليمي وتمييزها عن النظريات الأخرى.

إنَّ التحولات التي تزامنت مع انتهاء الحرب الباردة نقلت المفهوم التقليدي للأمن والتهديدات الأمنية التي ركزت على الميدان العسكري إلى مفهوم جديد لهما الذي أصبح استراتيجياً شاملاً لجميع المجالات واصبحت التهديدات الامنية أكثر تعقيداً وترابطاً وشمولية وعالمية، فاقلمة وعولمة التهديدات الأمنية بات يُجتم على الدول الولوج في تعاون أمني إقليمي (المُركب الأمني). ولذلك تعكس منطقة جنوب شرق آسيا مُركب الأمن الإقليمي بوضوح في إنتاج عمليات الأمنة الإقليمية في ظل تعدُّد وتشعب التهديدات الاستراتيجية الأمنية غير التقليدية التي باتت المنطقة تواجهها، إذ حاول تكثُل الآسيان العمل على مواجهة تلك التهديدات عبر استراتيجياتها.

## الاستنتاجات

1. إنَّ الفكرة الأساسية في نظرية مُركب الأمن الإقليمي هي أنَّ الديناميكيات الأمنية المُتحكِّمة في سلوك الدول لها أصولها في المنطقة الإقليمية، وهي تستمد قوتها من مستوى المنطقة، وليس من مستويات أخرى. فأغلبية البلدان تُحدِّد علاقاتها الأمنية من مُنطلقاتها الإقليمية، حيث يُسيطر الإقليم على الأمن من دون إلغاء الدور الحاسم للفاعِل الخارجي ومُختلف الفواعِل المؤثرة في مُركبات الأمن الإقليمية. وهذا ما أفرز لنا ما يُسمى بالاعتماد الأمني المُتبادل في ظل ارتفاع مستوى التهديد الاستراتيجي والخوف الذي يشعر به بشكل مُتبادل أطراف تلك المُركبات.
2. إنَّ تطور ظاهرة العولمة و بروز تهديدات استراتيجية عبر وطنية جعل الإقليمية بمثابة منهج للدول ومنها دول آسيان جنوب شرق آسيا لتحمي مصالحها الوطنية عبر تنظيم الدول نفسها إقليمياً على نحو مُتزايد لتحقيق الأمن الوطني والإقليمي، ليجسد ذلك مدخل وسيط بين ما هو محلي وعالمي.
3. تُعدُّ مكافحة؛ (الفقر، التهديدات الصحية عبر الوطنية مثل الأمراض المعدية، التدهور البيئي والكوارث الطبيعية، الجرائم عبر الحدود الوطنية مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالبشر وغسيل الأموال وتهريب الأسلحة والقرصنة البحرية والجرائم السيبرانية، وتحسين الأمن البشري وتحقيق التنمية المُستدامة..)، من أبرز التهديدات الاستراتيجية غير التقليدية التي تواجهها رابطة الآسيان في منطقة جنوب شرق آسيا.
4. يعكس تطور تبادل المعلومات الاستخباراتية الرغبة في تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول المعنية لمُكافحة التهديدات الاستراتيجية الأمنية المُشتركة، وهو جزء مُهم من التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا، كما أنَّ تأسيس هيكل إقليمية ومراكز للتنسيق والمُساعدة الإنسانية يُعزِّز التنسيق والتعاون في مواجهة الكوارث، ويُعزز القدرة على الاستجابة السريعة والفاعلة عند وقوع الطوارئ. كما يُعدُّ التعاون الأمني مُتعدد الأطراف في المجال البحري أحد الركائز الاستراتيجية المُهمّة في أمن جنوب شرق آسيا وإطار عام للدِّفاع المُشترك.
5. تبني رابطة الآسيان استراتيجية تعزيز قدراتها الوطنية في مُكافحة الجريمة العابرة للحدود، من خلال تدريب الكوادر الأمنية وتحديث التقنيات والتجهيزات الأمنية. فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي في

مُكافحة تلك الجريمة عبر تبادل المعلومات والخبرات، وتطوير الآليات القانونية والتشريعات لتسهيل عمليات المُكافحة.

6. تعاون تكتل آسيان في مجال مُكافحة الاتجار بالمخدرات يتضمن جهوداً للتصدي لإنتاج الأدوية الطبيعية والاصطناعية، وتنظيم دورات تدريبية لتعزيز قدرات موظفي الإنفاذ في التعامل مع مختلف جوانب إنتاج المخدرات والاتجار بها. كما يظهر التزام دول آسيان بمُكافحة الاتجار بالبشر من خلال اعتماد إعلان الرابطة لمُكافحة الاتجار بالبشر، مما يُظهر الاهتمام الجاد بحقوق الإنسان ومُكافحة هذه الجرائم الاستراتيجية المروعة. كما يظهر التعاون الوثيق بين دول آسيان ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال في مُكافحة هذه الظاهرة أو هذا التهديد الاستراتيجي، بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية والتدريب لمواجهة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

### قائمة الهوامش

- (1) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتحدياته، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008)، ص20.
- (2) أحمد المسلماني، الهندسة السياسية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2018)، ص34-37.
- (3) Barry, Buzzan, People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations, (London: Wheat sheaf Books, 1982), P.78.
- (4) Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers : The Structure of International Security, (New York: Cambridge University Press, 2003), P.21-25.
- (5) سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2010)، ص109-111.
- (6) جمال محمد خليفة المري، الأمن القومي (الإرهاب، الجريمة المنظمة، التجسس، الإشاعة، التخريب)، ط1، (الإمارات العربية المتحدة: أكاديمية شرطة دبي،2005)، ص16-19.
- (7) بومليك نوال، تيغزة زهرة، الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مُركب الأمن الإقليمي كُمقاربة تفسيرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد5، العدد2، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر أثر الاجتهاد القضائي،2021) ص470-472.
- (8) توفيق بوسني، مدرسة كوبنهاغن: نحو توسع مفهوم الأمن، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد3، (مصر: المعهد المصري للدراسات،2019)، ص10.
- (9) الوليد أبو حنيفة، دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية، ط1، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2020)، ص161.
- (10) محمد عصام العروسي، النزاعات المسلحة ودينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (القاهرة: مجموعة النيل العربية،2020)، ص46 وما بعدها.
- (11) عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، (القاهرة: دار الكتاب الحديث،2012)، ص294.
- (12) المصدر نفسه، ص295-297.

- (13) عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، مصدر سبق ذكره، ص 297-304. كذلك يُنظر: هبوب فهيمة، يوسف سناء، التكتلات الإقليمية كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة منظمة شنغهاي للتعاون، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018)، ص 31-33. كذلك يُنظر: بومليك نوال، تيغزة زهرة، الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مُركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية، مصدر سبق ذكره، ص 470-472.
- (14) محمد خليل عاشور خليل، أثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 16، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2023)، ص 733.
- (15) آية عبد العزيز، أثر خروج بريطانيا من الاتحاد وأثره على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة، (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2023)، ص 33-35.
- (16) Barry, Buzzan, People, States, and Fear., Op.cit., P.58.
- (17) بوزيان زهير، مُركب الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: دراسة في الدور التركي، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019)، ص 30-32.
- (18) محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية، ط1، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018)، ص 81.
- (19) Jack Donnelly, Realism and International Relations, (UK: the Edinburgh Building, 2004), P.107.
- (20) جلول لحذاري، الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوربي من منظور مُركب الأمن الإقليمي، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص 14.
- (21) محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد سبتمبر 2001، (أبو ظبي: مركز دراسات استراتيجية، 2001)، ص 25.
- (22) عمار باله، مكانة الولايات المتحدة في الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص 46-48.
- (23) سمير البح، المركب الأمني في غرب المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، (الجزائر: كانون الثاني/يناير 2017)، ص 150. كذلك يُنظر: محمد خليل عاشور، أثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني..، مصدر سبق ذكره، ص 726.
- (24) حليلة بوزناد، دلال لحسن، تأثير الاقليات على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (أكراد سوريا أمودجاً)، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص 20.
- (25) Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi (ed), International Relation Theory, (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), P.123.
- (26) Richard Little and Michael Smith (ed), Perspective on World Politics, 3<sup>rd</sup>, (London and New York: Routledge Taylor and Francis Group, 2006), P.247.
- (27) William S. Cohen, Globalization Today: How Interconnected is the World, (Abu Dhabi: The Emirates Center For Strategic Studies and Research, 2008), P.13-19.
- (28) عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، مصدر سبق ذكره، ص 309-313.
- (29) عمار باله، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن الإقليمي الجزائري: مالي أمودجاً، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018)، ص 79-80.
- (30) Reginald J. Harrison, Europe in question: theories of Regional international Integration, 2<sup>ed</sup>. (London: George Allen and Unwin LTD Ruskin House, 1975), P.26-37
- (31) حمزوي جويده، التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص 85.

(<sup>31</sup>) تم إنشاء رابطة شعوب أمم جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN) كتكتل سياسي واقتصادي وأمني إقليمي في 1967/8/18 في بانكوك عاصمة تايلند كنوع من التحالف السياسي لمواجهة المد الشيوعي آنذاك بعضوية كُتلت من (تايلند، سنغافورة، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين)، وتوسعت عضويتها بعد اختيار الاتحاد السوفيتي بانضمام كُتلت من (فيتنام ولاوس ومينمار (بورما) وكمبوديا وبروناي)، لتضم بذلك الرابطة (10 دول) وهدفت إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والتعليمية بين أعضائها، وتحقيق السلم والأمن الإقليميين في جنوب شرق آسيا، ساعية لإنشاء منظومة اقتصادية كبرى ترتقي إلى مستوى استقطاب اقتصادي في النظام العالمي، ولاسيما أنها تعد سابع أكبر اقتصاد في العالم. للاستزادة يُنظر:

Asean Regional Trends in Economic Integration Export Competiveness and Inbound Investment For Selected Industries, U.S International Trade Commission, No.332, (USA:August2010).

(32) ج. كيبيلز اليسون، اندرو كوتي، التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن 21، في: مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، ترجمة: حسني حسن وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 175.

(33) نوال بلحري، التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها: أي دور للحدود الذكية؟، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 7، العدد 1، (الجزائر: جامعة الجزائر، جوان 2022)، ص 1176.

(34) المصدر نفسه، ص 1177.

(35) حيدر عبد كاظم، دور رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) في تحقيق الأمن الإقليمي، مجلة العلوم السياسية، العدد 63، (بغداد: جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، حزيران/ يونيو 2022)، ص 403.

(36) المصدر نفسه، ص 403.

(37) المصدر نفسه، ص 404-405.

(38) The ASEAN Secretariat, ASEAN DOCUMENTS SERIES, (ASEAN: The ASEAN Secretariat, 2012), P.P.46-47.

(39) نورل عزة أنوار، تحويل الرعاية الصحية في جنوب شرق آسيا، مقال مُتاح على الرابط:

<https://www.project-syndicate.org/commentary/promoting-equitable-access-to-quality-health-care-in-asean-countries-by-nurul-izzah-anwar-2024-08/arabic>

(40) محمود عبد العزيز، آفاق التعاون والتكامل الإقليمي تحت مظلة رابطة (الآسيان) في ظل COVID 19، مجلة آفاق آسيوية، المجلد 5، العدد 8، (مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، آذار/مارس 2022)، ص 60-61. كذلك يُنظر: نورل عزة أنوار، تحويل الرعاية الصحية في جنوب شرق آسيا، مصدر سبق ذكره.

(41) أمينة ميعوات، عبد الكريم كيبش، دور التنمية في تحقيق الأمن: دراسة حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 1، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة 1، كانون الثاني/ يناير 2023)، ص 381.

(42) The ASEAN Secretariat, ASEAN DOCUMENTS SERIES, op., cit., P.177.

(43) Philippine Navy, ASEAN Navy Chiefs Meeting, <http://navy.mil.ph/ancm.php>.

(44) Major Shane D. Hughes, ASEAN's Role in Regional Natural Disaster Response, (Thailand: Faculty of Political Science, 2015), P. 14.

(45) أمينة ميعوات، عبد الكريم كيبش، دور التنمية في تحقيق الأمن، مصدر سبق ذكره، ص 380.

(46) الإنتربول، مشروع Sunbird، تقرير مُتاح على الرابط: <https://www.interpol.int/ar/2/6/1/Sunbird> (تاريخ الزيارة: 2024/8/22).

(47) الإنتربول، جنوب شرق آسيا: كشف مشبوهين بالإرهاب ومجرمين في إطار عملية على الحدود، تقرير مُتاح على الرابط:

<https://www.interpol.int/ar/1/1/2019/67> (تاريخ الزيارة: 2024/9/12).

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و (eISSN 3005-3587)

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. [CC BY-NC 4.0](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

(48) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، آسيان تعتمد خطة عمل لتأمين المجتمعات ومكافحة المخدرات، تقرير مُتاح على الرابط:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2540128&language=ar>

(49) The ASEAN Secretariat, The ASEAN Work Plan on Securing Communities Against ILLICIT DRUGS 2016–2025, (ASEAN: The ASEAN Secretariat, 2017), P.5.

(50) ASEAN Plan of Action Against Trafficking in Persons, Especially Women and Children, <https://2u.pw/e7QGAP7b>.

(51) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، دول (آسيان) تؤكّد التزامها بالتعاون لمُكافحة الجرائم العابرة للحدود، تقرير مُتاح على الرابط:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2463173&Language> (تاريخ الزيارة: 2024/9/9).

(52) Faster Capital، عمود الاستقرار: دور الآسيان في الأمن السياسي، مقال مُتاح على الرابط:

<https://fastercapital.com/arabpreneur/04-06-2024> (تاريخ الزيارة: 2024/9/16).

(53) حيدر عبد كاظم، دور رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) في تحقيق الأمن الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص 417-418.

(54) ASEAN Secretariat, ASEAN's Cooperation on Cyber security and against Cybercrime, <https://2u.pw/Z5HpBSJO>.

(55) محمد علاء سيد، تعاون دول الخليج والآسيان: يؤسس منظومة دفاعية في الخليج، بحث مُتاح على:

[https://araa.sa/index.php?option=com\\_content&view=article&id=6804:2023-10-29](https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6804:2023-10-29) (تاريخ

الزيارة: 2024/7/9)

(56) كاظم هاشم نعمة، تنافس القوى على إقليم جنوب شرق آسيا "آسيان"، (وزارة الخارجية: المعهد الدبلوماسي، 2023)، ص 77.

(57) Philippine Navy Today. 2015. <https://navy.mil.ph/ancm.php>

(58) ASEAN Secretariat, ASEAN's Cooperation on Cyber security, op., cit.

(59) ASEAN Chiefs of Army Meet to Discuss Changing Role of Army.

[https://www.nas.gov.sg/archivesonline/data/pdfdoc/MINDEF\\_20020910001\\_2.pdf](https://www.nas.gov.sg/archivesonline/data/pdfdoc/MINDEF_20020910001_2.pdf)

(60) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، الهند ورابطة الآسيان تتفقان على رفع مستوى العلاقات إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، تقرير مُتاح على الرابط:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3067490r> (تاريخ الزيارة: 2024/8/24).

(61) محمد غروي، "آسيان" تختمني بالغرب في ساحة الحروب السيبرانية، 2023/01/19، بحث مُتاح على الرابط:

<https://www.independentarabia.com/node/413196> (تاريخ الزيارة: 2024/6/27)

(62) نقلاً عن: محمد غروي، الاختراق السيبراني يغزو الشرق الآسيوي مُجدداً، بحث مُتاح على الرابط:

<https://www.independentarabia.com/node/196391> (تاريخ الزيارة: 2024/8/22)

(63) ASEAN Secretariat, ASEAN's Cooperation on Cyber security and against Cybercrime,

<https://2u.pw/Z5HpBSJO>.

(64) رويترز، آسيان تسعى لاتفاق للأمن الالكتروني مع روسيا بعد سلسلة هجمات، تقرير مُتاح على الرابط:

<https://www.reuters.com/article/world/--idUSKBN1KN0QQ> (تاريخ الزيارة: 2024/9/2).

(65) محمد غروي، "آسيان" تختمني بالغرب في ساحة الحروب السيبرانية، مصدر سبق ذكره.